جوازُ اجتماعِ حرفينِ لمعنًى واحدٍ في العربيّةِ

م. د. علاء حسين خضير ظاهر المنصوريَ
مديرية تربية بابل/ البلد: العراق

It is permissible to combine two letters for the same meaning in Arabic

Assistant Professor. Alaa Hussein Khudair Al-Mansouri
Babylon Education Directorate
Governorate / Babylon
Country / Iraq
almansori. alaa78@gmail.com

Abstract

In my research, I dealt with originally from the principles approved by the grammatists in their classifiers, which represented the impermissibility of two letters for one meaning in one place of speech, or hatred for that, and I showed that what the grammarians went to did not stand up to the Qur'anic and poetic evidence, in which a meeting was justified Two letters for one meaning, and without hatred, or impossibility in the meeting, and that this meeting was not arbitrary, but rather came to perform a rhetorical purpose, which is affirmation, and it is a purpose that is noticed - and in two issues - some of the late grammarians, as shown in the pages of this research .

Keywords: passport, two letters, one meaning, in Arabic.

الملخّص

تناولتُ في بحثي هذا أصلاً من الأصول التي أقرّها النحويون في مصنّفاتهم، تمثّل ذلك الأصل بعدم جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد في موضع واحد من الكلام، أو كراهة ذلك الاجتماع، وبيّنتُ أنّ ما ذهب إليه جمهور النحويين لم يصمد أمام الشواهد القرآنية والشعرية، التي ساغ فيها اجتماع حرفين لمعنى واحد، ومن غير كراهة، أو استحالة في الاجتماع، وأنّ هذا الاجتماع لم يكن اعتباطًا، وإنّما جاء ليؤدّي غرضًا بلاغيًّا، ألا وهو التوكيد، وهو غرض تنبّه إليه – وفي مسألتينِ اثنتينِ– بعضُ النحويين المتأخرين، كما هو مبيّن في صفحات هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: جواز، اجتماع حرفين، معنى واحد، في العربيّة.

((المقدّمة))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، وأفضلُ الصلاةِ والسلامِ على رسولِهِ محمّدٍ وآلِهِ الطاهرينَ، وأمّا بعدُ:

ففي مطالعتنا لبعض كتب العربيّة، وجدنا أنّ النحويين قد أقرّوا في مصنّفاتهم أصلاً من أصولهم النحويّة التي عدّوها راسخة ورصينة إلى حدٍّ بعيدٍ، تمثّل ذلك الأصل بعدم جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد في الكلام، أو كراهة ذلك على الأقّل كما صرّح به بعضهم، فأردنا أنْ نبحث عن ثبات هذا الأصل ورسوخه قدر المستطاع، وهل هو شامل لمسائل النحو كلّها دون استثناء؟، فإذا كان كذلك، كان هذا الأصل مُحْكَمة جوانبه لا يعتريها نقص أو يدنو منها نقد، أو اعتراض معترض، ولكن بعد البحث في كتب النحويين متقدّمين ومتأخّرين وجدتُ أنّ ما ذهب إليه جمهور النحويين فيما يخصّ هذا الأصل لم يقوَ أمام آيات الذكر الحكيم، أو شواهد العرب بشعرها ونثرها، التي ساغ فيها اجتماع حرفين لمعنى واحد، ومن غير كراهةٍ، أو استحالةٍ في هذا الاجتماع، وأنّ هذا الاجتماع لم يكن

عبثًا أو من غير مسوّغٍ، وإنّما جاء لغرضٍ بلاغيٍّ، ألا وهو التوكيد، وهو غرض تنبّه إليه – وفي مسألتينِ اثنتينِ– بعضُ النحويين المتأخرين، كما هو مذكور في بحثنا هذا.

وقد كان منهجي في البحث في مسائل هذا الموضوع هو التأصيل لعنوان كلّ المسألة من كتب النحو، ذاكرًا علّة عدم جواز هذا الاجتماع، حتى يتّضح جليًّا سبب دافعهم نحو إقرار مثل هذا الأصل، ثمّ أقوم بتتبّع هذه المسألة عند علماء النحو لبيان رأيهم فيها، وما موقفهم منها أو من هذا الأصل؟، ومن ثمَّ ذكر الشواهد التي ساغ فيها اجتماع حرفين لمعنى واحد، مشفوعًا ذلك بموقفي ورأيي منها، معتمدًا في ترتيب ذكرها في صفحات هذا البحث على نظام الألفباء، بعد أنْ أكون قد مهدّتُ لفكرة هذا البحث، متبعًا إيّاه بخاتمة، وبقائمة للمصادر، وفي الختام آملُ أنْ أكون قد وفقتُ في بحثي هذا، فما التوفيق إلّا من عند الله، عليه توكلتُ، وإليه أنيبُ.

(التمهيد)

بوادر استحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد عند علماء العربيّة أو كراهته، وأسباب ذلك:

اهتمَّ النحويونَ بحروف المعاني اهتمامًا كبيرًا، فتناولوها في مدوناتهم بالشرح والتفصيل، شمل ذلك ذكر معانيها، وتوضيح وظائفها التي تؤدّيها في الكلام، فضلاً عن ذكر العامل منها، والمهمل، كلّ بحسب الشروط التي وضعوها له، وزد على ذلك أنّ قسمًا منهم قد أفرد لها كتبًا مستقلّة، فجاءت مرتبة فيها على منهج خاصّ، كلّ بحسب ما ارتآه مؤلفه، فنتج عن دراستهم لها وعنايتهم بها، أن وضعوا – كما اعتقدوا– أصلاً صارمًا محكمًا في بعض استعمالاتها، تمثّل ذلك بأنّه عدم جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد، ذكر هذا الأصل كثير من النحويين، وقد لاحت بوادره عند تناولهم مسألة زحلقة **(لام التوكيد)** إلى خبر **(إنَّ)**، ومنهم **أبو علي الفارسي (ت 377هـ)**، إذ قال: إنّ لام التوكيد ((كان حكمها أن تدخل في باب (إنَّ) قبل (إنَّ) لتقع صدرًا، كما أنّها في غير (إنّ) كذلك، ولكن لمّا كانت بمعنى (إنّ) في التأكيد وتَلَقي القَسَم، لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل بذلك بينهما، وإذا وقع الفصل بينهما بغير إدخالها على الخبر، جاز دخولها على الاسم المُخْبَر عنه الذي يكون مبتدأ؛ لأن المُتَجَنَّبَ من ذلك اجتماعهما إذ كانا جميعًا بمعنى واحد، فكما **لا يجتمع حرفان بمعنى واحد كذلك لم يجتمعا**)) [1]، وقال أيضًا: إنّ هذه اللام ((إنّما تدخل على اسم (إنّ)، أو خبرها؛ لأنّها (لام الابتداء)، فحكمها أنْ تقع قبل (إنّ)، وإنما فصل بينهما **كراهية اجتماع حرفين متفقين في المعنى**)) [2]، **وابن جني** (ت 392هـ)، إذ ذكر: ((فإنْ قيل: فقد ثبت أنَّ (اللام) كان سبيلها أن تكون في أوّل الكلام، وصحّ بما قدمته؛ فهلّا جمع بينها وبين (إنّ) فكان ذلك يكون أوكد، ولِمَ فصل بينهما؟، فالجواب: أنّه **ليس في الكلام حرفانِ لمعنى واحد مجتمعانِ**))[3]، **وابنُ يعيش (643هـ)**، مصرحًا: ((ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلَّا أنْ تدخل (إنَّ) المثقلةُ، فتُلْزِم تأخيرَ اللام إلى الخبر، وذلك نحو قولك: إنّ زيدًا لَمنطلقٌ، وأصلُ هذا: لَإنَّ زيدًا منطلقٌ، **فاجتمع حرفان بمعنى واحد**، وهو التوكيد، **فكُره اجتماعُهما**، فأخّرت (اللام) إلى الخبر، فصار: إنَّ زيدًا لَمنطلقٌ)) [4].

على أنّك تجد أنّ **ابن جني** كان أكثر صرامة في مسألة عدم جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد عند حديثه عن دخول (همزة الاستفهام) على (هل) إذ ذهب إلى استحالة هذا الاجتماع، قائلاً: ((ألا ترى إلى دخول (همزة الاستفهام) على (هل), ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاقِ همزته؛ **لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى**

---

[1] التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 18.
[2] الإيضاح العضدي: 119، وينظر شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي: 2/ 343.
[3] سر صناعة الإعراب: 1/ 372- 373.
[4] شرح المفصّل: 5/ 146، وينظر أمالي ابن الحاجب: 2/ 571، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 364.

واحد, وهذا يدلّ على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر)) [1]، وكذلك **عند ابن يعيش**، ناقلاً: ((قال السيرافي: وأمّا (هَل)، فإنّها حرفٌ دخلت لاستقبال الاستفهام، ومنعت بعضَ ما يجوز في الألف، وهو اقتطاعُها بعضَ الجملة، وجوازُ التعديل والمساواة بها، فلمّا دخلت مانعة لشيء ومجيزة لشيء، صارت كأنّها ليست للاستفهام المطلق، فقال لذلك سيبويه: إنّها بمعنَى (قَدْ)، والذي يؤيد أنّها للاستفهام بطريق الأصالة أنّه لا يجوز أن تدخل عليها همزةُ الاستفهام، **إذ من المُحال اجتماعُ حرفَين بمعنى واحد**)) [2].

وقد علَّل **ابن جني** استحالة هذا الاجتماع بين الحروف المتشابهة معنًى بأنّ هذا الفعل يناقض الوظيفة الأساسية للحروف، المتمثلة بقصد الايجاز والاختصار من الركون إلى استعمالها، إذ صرّح: ((**ليس في الكلام اجتماع حرفينِ لمعنى واحد**؛ لأنَّ في ذلك نقضًا، لِمَا اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف)) [3]، وذكر أيضًا: ((ليس في الكلام حرفان لمعنى واحد مجتمعان، والعلة في ذلك أن الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني؛ إنّما هو التخفيف والاختصار، ألا ترى أنّ (هل) تنوب عن استفهم، و(ما) تنوب عن أنفي، وقد تقدّم نحو هذا في أوّل هذا الكتاب؛ فإذا كان الغرض فيها إنّما هو الاختصار والاستغناء بالقليل عن الكثير؛ فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد، إذ في الواحد كفاية في الآخر وغناء عنه، ولو جمع معه، لانتقض الغرض بتكريره والإكثار بإعادته؛ فإذا تباعد عنه؛ لم يجتمع في اللفظ معه، استجيز اجتماعهما في الجملة الواحدة؛ كما جاز الجمع بين حرف النداء والإضافة لتباعدهما في نحو يا عبد الله وما أشبهه)) [4]، بيد أنّه التمس تعليلاً خاصًا لمسألة زحلقة **(لام التوكيد)** إلى خبر **(إنَّ)** بقوله: إنّ ((كلّ واحدة من (اللام) ومن (إنّ) يجاب بها للقسم، وذلك قولك: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ؛ فلمّا اشتركتا في هذا الوجه، وكانت كلّ واحدة منهما حرف توكيد، أدخلت (اللام) على خبر (إنّ) للمبالغة في التوكيد، وفرّق بينهما لِمَا ذكرنا من كراهتهم اجتماع حرفين لمعنى واحد)) [5].

فأنتَ تلاحظ أنّ النحويينَ قد وضعوا أصلاً، منعوا فيه اجتماع حرفينِ لمعنى واحد على الرغم من اختلاف لفظ هذين الحرفينِ، فـ (لام التوكيد المزحلقة) – من حيث اللفظ– غير (إنَّ)، وكذا الحال مع (همزة الاستفهام)، و(هل) فهما مختلفتانِ لفظًا، ولكن بعد إنعام النظر طويلاً في كتب النحويين وجدنا أنّ هذا الأصل الذي دأبوا عليه لم يكن صارمًا محكمًا، فقد عثرنا على شواهد كثيرة، لمحنا فيها اجتماع حرفين لمعنى واحد، ومن تلك المسائل– مرتّبة بحسب حروف الألفباء– ما يأتي:

1– اجتماع (إنْ) و(مِنْ) الزائدتينِ:

تأتي (إنْ) في العربيّة على ضربينِ: زائدة، وغير زائدة، فمن مواضع زيادتها – وبحسب موضع مسألتنا هذه– بعد (ما) النافية، سواء أ على جملة اسمية دخلت أم على فعليّة، فمثال الاسميّة قولهم: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وقول الشاعر [6]:

فَمَا إِنْ طِبُّنا جُبنٌ وَلَكِن مَنايانَا ودَولَةُ آخَرِينَا

---

[1] الخصائص: 2/ 465.
[2] ينظر قول السيرافي في شرح كتاب سيبويه: 3/ 452، ولكن لم ترد عنده عبارة ((**إذ من المُحال اجتماعُ حرفَين بمعنى واحد**)) ، وإنّما هي لابن يعيش، شرح المفصّل: 5/ 102.
[3] الخصائص: 3/ 109- 110.
[4] سر صناعة الإعراب: 1/ 373.
[5] سر صناعة الإعراب: 2/ 53.
[6] قيل: البيت لفروة بن مُسيك، ينظر شرح أبيات سيبويه، للسيرافي: 2/ 113، وشرح المفصل: 3/ 404.

فـ(إنْ) في ذلك زائدةٌ كافّةٌ لـ (ما) عن العمل[1]، وأمّا دخولها على الجملة الفعليّة وزيادة (إنْ) بعدها[2]، فنحو قول الشاعر النابغة الذبياني[3]:

مَا إنْ أتيت بِشَيْء أَنْت تكرههُ إذنْ فلا رفعَتْ سوطي إليّ يدي

وفيما يخصّ زيادة حرف الجرّ (مِنْ) فقد اشتُرِطَ لزيادتها ثلاثة أمور[4]:

أوّلها: أنْ تسبق بـ (نفي، أَو نهي، أَو اسْتِفْهَام بـ(هل))، نَحْو قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا**﴾، [الأنعام: 59]، وقوله تعالى: ﴿**فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ**﴾، [الملك: 3]، وقولهم: لَا يقُمْ مِنْ أحدٍ، **وثانيها:** تنكير مجرورها، **وثالثها:** كَونه فَاعِلاً أَو مَفْعُولاً بِهِ أَو مُبْتَدأ.

وممّا تقدّم تبيّنَ لنا بعض مواضع زيادة (إنْ)، فضلاً عن شروط زيادة (مِنْ)، وعلى وفق القاعدة النحويّة: لا يجتمع حرفان لمعنى واحد، يكون لزامًا ألّا يجتمع هذان الحرفان معًا؛ لكونهما بمعنى واحد، بيدَ أنّنا وجدنا الشاعر الجاهليّ امرأ القيس قد جمع بينهما في قوله[5]:

حَلَفْتُ لها بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَاموا فما إنْ مِنْ حديثٍ وَلا صَالِ

فتلاحظ أنّ الشاعر قد جمع بين (إنْ) الزائدة الواقعة بعد (ما) النافية، وبين (مِنْ) الزائدة في قوله (من حديث)، وهذا دليل على عدم دقّة ذلك الأصل النحوي المتقدّم، وشاهد على جواز جمع حرفين لمعنى واحد في الكلام، والغرض من هذا الجمع (التوكيد)، فالشاعر امرؤ القيس حلف للمخاطبة كيمين الفاجر، ومن شأن الفاجر أن يغلظ يمينه ويؤكّده، لذا عمد الشاعر إلى الإتيان بأربعة مؤكّدات في الشطر الثاني من البيت – ومن بينها الجمع بين الحرفينِ الزائدينِ (إنْ)، و(من)– لكي يؤكّد لها ويطمئنها بأنّ القوم قد ناموا، فلم يبقَ مَنْ يستمعُ لحديثٍ، أو مَنْ يتدفّأ بنارٍ.

وزد على ذلك أنّ الفراء (207هـ) قد ذهب إلى أنّ (إنْ) الواقعة بعد (ما) – فيما تقدّم– هي للنفي أيضًا[6]، وعليه يكون قد جُمع بين حرفي نفي، مبالغةً في النفي وتأكيدًا له.

2– اجتماع حرفي تأكيد في (لقد):

من المعهود في الدرس النحويّ أنّ القسم يحتاج إلى جواب، وممّا يقع جوابًا عنه (اللام) التي سمّيت بـ (لام جواب القسم)، وإنْ وليَ هذه اللامَ فعلٌ ماضٍ متصرّف، فالأكثرُ أنْ تدخل على (قد) لا على الفعل مباشرة[7]، وهذانِ الحرفان (اللام)، و(قد) يفيدان معنى التوكيد، قال الزجاجي (337هـ): قد ((أُضمر القسم في قوله: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا**﴾، [الشمس:9]، التقدير: لقد أفلح مَنْ زكّاها، وجاز هذا الإضمار؛ **لدلالة (قد) عليه؛ لأنّها مؤكّدة، واللام للتوكيد**))[8]، وذكر الرضي: أنّ الفعل الماضي الواقع في جواب القسم ((إذا دخله (قد)، كَثُرَ دخول لام الابتداء عليه، نحو: ﴿**لَقَدْ سَمِعَ**﴾، [آل عمران:181]، و:﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا**﴾ ،[البقرة:87]؛ وذلك لأنّها تقرّب الماضي من الحال، فتصيّر الماضي كالمضارع، مع **تناسب معنى اللام ومعنى (قد)، لأنّ في (قد)، أيضًا، معنى التحقيق**

---

(1) ينظر المقتضب: 1/ 51، وشرح المفصل: 5/ 65، والجنى الداني: 210.
(2) ينظر مغني اللبيب: 1/ 38.
(3) ديوانه: 25.
(4) ينظر مغني اللبيب: 1/ 425- 426، والجنى الداني: 316.
(5) ديوانه: 137.
(6) ينظر معاني القرآن: 1/ 175- 176.
(7) ينظر اللامات: 85- 86، والمفصل في صنعة الإعراب: 450.
(8) اللامات: 86.

والتأكيد))[1]، وبيّنَ **ابن مالك (ت 672هـ)**: أنّ (قد) ((إنْ خَلَتْ من معنى التقليل، خَلَتْ من الصرف إلى معنى المضي **وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد**، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ**﴾ ، [الأنعام: 33]))[2].

وقد ظهر لك ممّا تقدّم أنّه قد اجتمع حرفان (اللام)، و(قد) لمعنى واحد وهو (التوكيد)، أي: توكيد معنى الفعل الواقع بعدهما في النصوص الكريمة المذكورة آنفًا، ويدلّ هذا على أنّ قول النحويين بعدم جواز مثل هذا الاجتماع فيه بُعْدٌ كبيرٌ، ونظرٌ كثيرٌ، وأنتَ تجدُ أنْ الصبّان قد صرّح بمثل هذا الاجتماع بقوله: إنّه قد ((**اجتمع حرفا تأكيدٍ** في: **(لقد قامَ زيدٌ)**، فإنّ (قد) لتحقيق النسبة وهو التأكيد))[3]، وهذا الاجتماع سائغ لا محذورَ فيه، ولا إشكالَ؛ فهو واقع في أفصح كلام، وهو كلام الله عزَّ وجلَّ كما مرَّ؛ وكذلك ((**لأنَّ اجتماع حرفينِ**– في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة– **لا يستنكر، كما في (لقد)**))[4].

بل ذهب الفراء إلى أبعد من ذلك فأجاز: ((إنَّ زيدًا **للقد** قامَ، **جمعًا بين لامي توكيد**))[5]، وأنشد[6]:

ولئن قوم أصابوا عزّةً وأصبنا من زمانٍ رفقا
للقد كانوا لدى أزماننا بصنيعين لبأسٍ وتقي)).

وبناءً على ما أجازه الفراء يكون قد جُمع بين ثلاثة أحرف للتوكيد: وهي (اللامانِ)، و (قد)، وكلمّا حوى الكلام على أكثر من حرف مؤكّد، كان المعنى أكثر قوّةً وتأكيدًا.

3– اجتماع حرفي التنبيه (أَلَا)، و(يا):

يرد الحرف (أَلَا) لثلاثة معانٍ، ومن هذه المعاني: أنْ يكون حرف استفتاح الكلام **وتنبيه** المخاطب، وهو يدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى:﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، [يونس:62]، والفعلية، نحو قوله تعالى:﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾، [هود: 8]، وعلامتها صحة الكلام بدونها[7].

وأمّا (يا)، فهي حرف تنبيه، وتكون على قسمين: **أحدهما: لتنبيه** المنادى، نحو: يا زيدُ أقبلْ، **والآخر:** أنْ تكون لمجرّد **التنبيه**، لا للنداء، نحو قول تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾، [النساء: 73] [8]، وقول الشاعر جرير[9]:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جَبَلٍ وحَبَّذا ساكِنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا

وممّا طُرح عرفتَ أنّ الحرفينِ (أَلَا)، و(يا) كليهما يستعملانِ حرفي تنبيه، وبحسب ضابطة النحويين يستحيل اجتماعهما؛ لكونهما بمعنى واحد، ولكنّك لا تعدم أنْ تجد نصوصًا فصيحة قد اجتمع فيهما هذانِ الحرفانِ، والغرض هو التوكيد، ومن تلك النصوص قراء الكسائيّ: ﴿**أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ**﴾[10]، [النمل: 25] بتخفيف (أَلَا)، وجعلها ((تنبيهًا، و(يَا) نداءً، والتقديرُ: أَلَا يا هؤلاء اسجدوا له، ويجوز أن يكون (يَا) تنبيهًا، ولا منادَى هناك، **وجَمَعَ بين**

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 4/ 310.
[2] شرح التسهيل: 1/ 29.
[3] حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 412.
[4] شرح الرضي على الكافية: 1/ 373.
[5] ارتشاف الضرب: 3/ 1264، وينظر التذييل والتكميل: 5/ 101، لم أجد هذا القول في معانيه.
[6] لم أعثر على هذا الكلام في معانيه أيضًا، والبيتان لم يعرف قائلهما، وهما واردان في التذييل والتكميل: 5/ 102.
[7] ينظر شرح المفصل: 1/ 387، والجنى الداني: 381.
[8] ينظر حروف المعاني والصفات: 19، والجنى الداني: 354.
[9] ديوانه: 1/ 165.
[10] حجة القراءات، لأبي زرعة ابن زنجلة:526.

تنبيهَيْن تأكيدًا؛ لأنّ الأمر قد يحتاج إلى استعطافِ المأمور واستدعاءِ إقباله على الأمر))[1]، ونحو قول ذي الرمّة[2]:

أَلَا يا اسلمِي يا دارَ ميَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والمعنى: ألا يا هذه سلّمك الله على أنك قد بَليتِ، وتغيّرتِ[3]، فالحرفُ ((أَلَا: حرف استفتاح، و(يا): حرف نداء, والمنادى محذوف، أي: يا هذه، أو **حرف تنبيه مؤكّد لـ (أَلَا) الاستفتاحية لِمَا فيها من معنى التنبيه**))[4].

وإذا أنعمتَ النظر في تقدير الآية الكريمة المتقدّم: (أَلَا يا هؤلاء اسجدوا له)، والتقدير في البيت المذكور سلفًا: (ألا يا هذه سلّمك الله على أنك قد بَليتِ، وتغيّرتِ)، وجدتَ أنّه قد اجتمع ثلاثةُ أحرفٍ للتنبيه لا حرفانِ، ثالثهما (الهاء) من اسم الإشارة (هؤلاء)، و(هذه)، فالهاء فيه تعدُّ حرف تنبيه أيضًا، قال **الهروي (ت 433هـ)**: ((إنَّهم يزيدونَ قبل (ذا، وذي) ها **للتنبيه**، فيقولون: هذا عبد الله، وهذي أمة الله))[5]، وذكر ابنُ مالك: (((ها) و(يا)، حرفا **تنبيه**، وأكثر استعمال (ها) مع ضمير رفع منفصل، أو اسم إشارة))[6]، وهي مع إفادتها التنبيه – بمجيئها قبل اسم الإشارة– أفادت أيضًا التعظيم والمبالغة، أشار إلى ذلك **ابن يعيش** مصرّحًا: ((اعلم أنّ (هَا) كلمةُ **تنبيهٍ**، وهي على حرفَيْن كـ(لا)، و(ما)، فإذا أرادوا **تعظيمَ الأمر والمبالغةَ** في إيضاحِ المقصود، **جمعوا بين التنبيه والإشارة**، وقالوا: هذَا، وهذِهِ، وهاتِهِ، وهاتَا، وهاتِي))[7]، فأنتَ لاحظتَ أنّه لا كراهةَ، ولا استحالة من اجتماع حرفينِ لمعنى واحد، بل من اجتماع ثلاثة أحرف لمعنى واحد، لا كما قيل سلفًا عدم جواز ذلك، أو استحالته.

4– اجتماع حرفي الجرّ:

إنّ وظيفة حرف الجر في الكلام تتمثّل بإيصال ما قبله بما بعده، فيوصل الاسم بالاسم، والفعلَ بالاسم, فأمّا إيصاله الاسم بالاسم فنحو قولك: الدارُ لعمرٍو, وأمّا وصله الفعل بالاسم، فكقولك: مررتُ بزيدٍ، فـ(الباء) هي التي أوصلت المرور بزيد[8]، ولأجل لهذه الوظيفة تجد أنّ حرف الجرّ لا يقع في صدر الكلام، وإنّما يقع في وسطه؛ لأنّه رابطٌ بين الأسماء والأفعال، أو بين الأسماء فقط[9]، وحين تنعم النظر في الكلام تلمس أنّ حرفًا واحدًا من حروف الجرّ يكفي لأداء هذا الغرض، ولا حاجة لاجتماعين اثنين منهما، ولذا ترى أنّ النحويين – بنظرهم الثاقب– قد صرّحوا بعدم جواز اجتماع حرفي جرّ في اسم واحد، كقول **أبي البركات الأنباري** (577هـ): ((**حرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض**))[10]، وابن مالك مصرّحًا: أنّه ((**لا يدخل حرف جرّ على حرف جرّ**))[11]، **والسيوطيّ (ت 911هـ)**، قائلاً: ((**لا يجمع بَين حرفي جرّ**))[12].

---

(1) شرح المفصّل:1/ 387.
(2) ديوانه: 1/ 559.
(3) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:231.
(4) شرح التصريح: 1/ 236.
(5) إسفار الفصيح: 2/ 851.
(6) شرح التسهيل: 4/ 115.
(7) شرح المفصل:2/ 366.
(8) ينظر الأصول في النحو:1/ 408.
(9) ينظر الإنصاف، المسألة (121): 2/ 686.
(10) الإنصاف، المسألة (78): :2/ 465.
(11) شرح الكافية الشافية: 1/ 305.
(12) همع الهوامع: 2/ 370.

ولكن بعد إنعام النظر في كلام العرب لمحنا بعض الشواهد الشعرية، التي قد اجتمع فيها حرفا جرّ في اسم واحد، ومن المؤكّد أنّ الأوّل منهما إنّما دخل في الكلام ليؤدّي وظيفته الأساسيّة المرجوّة منه، ألا وهي (الربط)، وأمّا ثانيهما، فقد جيء به ليؤكد هذه الوظيفة أو ليقوّي هذا الربط، نحو قول الشاعر[1]:

فأَوْقدْتُ ناري كي ليُبْصَرَ ضَوْؤُها وأخرجْتُ كَلبِي وهو في البيتِ داخِلُه

وقول الطرماح[2]:

كادُوا بنصرِ تميمٍ كــي لِيلحقَــهم فيــهم فقــد بلغُوا الأمرَ الّذي كادُوا

فـ (كي) في البيتينِ المتقدّمين ((حرفُ جرّ قطعًا، و**(اللام) بعدها مؤكدة، لأنّ توكيد حرف بمثله ثابت**، وتأخير (اللام) عن الحرف المصدري غير ثابت))[3].

وقول مسلم بن معبد[4]:

فَلَا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي ولا لِلِمَا بهِمْ أبدًا دواءُ

فقد أدخل الشاعر ((اللام على لام مثلِها، ومع هذا لم يقل أحدٌ: إن اللام الثانية اسمٌ كما كانت مع الكاف،...، وإذا كان ذلك كذلك؛ **فإحدى اللامَيْنِ زائدة مؤكّدة**، والقياسُ أن تكون الزائدة الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد أن لا يُبتدأ به))[5]، فهنا قد حصل ((**الجمع بَين حرفين لِمَعْنى وَاحِد على سَبِيل التوكيد**))[6]، علمًا أنّ ((**حرف الجرّ هنا لم يعلق، بل هو باق على عمله، وكرّر لفظه توكيدًا**)) [7].

وقول الأسود بن يعفر[8]:

فأَصبحْنَ لا يسأَلْنَهُ عن بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ في عُلْو الهوى أم تَصَوَّبا

فالشاعر قد ((**أكّد (عن) بـ (الباء)**؛ لأنّها ههنا بمعناها))[9].

وقول خِطام المُجاشِعيّ[10]:

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَينْ وغيرَ وَدٍّ جاذلٍ أوْ ودَّيْنْ

ففي هذا القول ((**يحْتَمل أَنّ الكافينِ حرفانِ أكّد أَوّلهمَا بثانيهما**))[11].

5- اجتماع حرفي الشرط (أَمَّا)، و(إنْ):

(أَمَّا) بِالفَتْح وَالتَّشْدِيد هو حرف **شَرط** وتفصيل وتوكيد، قائم مقام أداة الشرط وفعله؛ ولهذا فسّره **سيبويه (180هـ)** بـ (مهما يكن من شيء)، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته (الفاء)، نحو: أَمّا زيد، فمنطلق، والأصل: مهما يكن من شيء، فزيدٌ منطلقٌ، فأنيبت (أَمَّا) مناب (مهما يكن من شيء)، فصار: أَمَّا فزيدٌ منطلقٌ، ثم

(1) البيت منسوب إلى حاتم بن عدي الطائي، ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد: مغني اللبيب: 1/ 243، وتمهيد القواعد: 8/ 4144، وغيرهما.
(2) ديوانه: 129.
(3) شرح التسهيل، لابن مالك: 4/ 17، والجنى الداني: 264، وتمهيد القواعد: 8/ 4145.
(4) ينظر الإنصاف، المسألة (78):2/ 465، وشرح المفصل، لابن يعيش: 4/ 504، ومغني اللبيب: 1/ 462.
(5) شرح المفصل، لابن يعيش: 4/ 504.
(6) مغني اللبيب: 1/ 462.
(7) تمهيد القواعد: 8/ 4146.
(8) ديوانه: 21.
(9) شرح الكافية الشافية: 3/ 1188- 1189.
(10) البيت من شواهد الكتاب: 1/ 32، والمقتضب: 2/ 97، والأصول في النحو: 1/ 438.
(11) مغني اللبيب:240/1، وينظر الجنى الداني: 80.

أخرت (الفاء) إلى الخبر؛ لضرب من إصلاح اللفظ، فصار: أَمَّا زيدٌ، فمنطلقٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**﴾، [الضحى:9]، فَالْمَعْنى: مهما يكن من شَيْء، فَلَا تقهر الْيَتِيمَ[1].

وأَمّا (إنْ)، فهي حرف شرط أيضًا، وهي أمُّ أدوات الشرط، وغيرها من أخواتها محمولٌ عليها، ومشبّه بها؛ لاجتماعها في المعنى، فضلاً عن أنَّ حروف الجزاء قد يتصرَّفْنَ، فيكُنَّ استفهامًا، ومنها ما تفارِقُهُ (ما)، فلا يكون فيه الجزاء مطلقًا، بخلاف (إنْ) فهي على حالٍ واحدةٍ أبدًا، لا تُفارقُ المجازاةَ[2]، وذلك نحو قولهم: إنْ تأتني آتِكَ, وإنْ تقمْ أقمْ, فقولهم: إنْ تأتني شرط، وآتِكَ جوابهُ, ولا بُدَّ للشرطِ من جواب وإلّا لم يتم الكلام[3].

فممّا تقدّم يتّضحَ جليًّا أنَّ (أَمَّا)، و(إنْ) كليهما بمعنى واحد وهو الشرط، ويفترض ألّا يجتمعا معًا بحسب قاعدة النحويين لاتفاقهما في المعنى، ولكنّنا وجدنا أنّ اللهَ سبحانه وتعالى قد جمع بينهما في كتابه العزيز، ويقينًا الغرض منه التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ۞ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ۞ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ۞ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ۞ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ۞ فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ۞ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ**﴾، [الواقعة: 88– 94]، فهذا الجمع بينهما دليل على جواز ذلك وعدم كراهته أو استحالته.

وقد تنبّه بعض النحويين إلى هذا التوالي بين حرفي الشرط، ولكن كان همّهم فيه منصبًّا على جواب الشرط لهما أ للأوّل منهما يكونُ أم للثاني؟، ومنهم ابن مالك، إذ قال: إنَّ (أَمَّا) ((قد تليها (إنْ) فيغني جواب (أَمَّا) عن جوابها، كقوله تعالى:﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ۞ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ**﴾، وقد تقدم أن الجواب لأول الشرطين المتواليين، ...، فإذا كان أول الشرطين (أَمَّا) كانت أحقّ بذلك))[4]، بيد أنّ **ناظر الجيش** (ت778هـ) كان أكثر فطنة لهذا الاجتماع بينهما، لذا عمد – لأجل استقامة القاعدة النحوية– إلى سلب (أَمَّا) دلالتها على الشرط، إذ ذكر: أنّ (أَمّا) إذا ((اقترنت بها أداة شرط كقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ۞ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ**﴾، فيقال: استغنى عن تضمينها معنى الشرط بذكر الشرط معها، وخلصت هي للتفصيل الذي هو معناها الأصلي، وعلى هذا فتخرج المسألة من هذا الباب))[5]، ولكنّ هذا السلب لدلالة (أَمّا) على الشرط قد أوقعه في إشكالٍ نحويّ كبير، يتمثّلَ بمخالفته أصلاً من أصول النحويينَ الذي يقضي بأنّه إذا اجتمع شرطانِ، فالجواب يكون للأوّل منهما، ولا سيّما إذا كان هذا الأوّل هو حرف الشرط (أَمَّا)[6].

6– اجتماع حرفي العطف (أو)، و(الفاء): أو (الفاء)، و(ثمّ):

حروف العطف في العربية كثيرة ومتنوعة، تنوّعت بحسب الوظائف التي تؤدّيها في الكلام، وقصد المتكلّم منها، ومن تلك الحروف (**الفاءُ**) التي وظيفتها تتمثّل في أنّها توجب أَنَّ الثاني يكون بعد الأَوّل، وأَنّ الأَمرَ بَينهمَا قريبٌ، نَحْو قَوْلك: رَأَيْتُ زيدًا فعمراً، وقولك: دخلتُ مكَّةَ فالمدينةَ، ومنها أيضًا (**أَو**) متوزّعة وظيفتها بين كونها لأَحد الأَمرين عِنْد شكِّ المتكلّم، أَو قَصْده أَحدَهما، وذلِكَ نحو قَوْلك: أَتيتُ زيدًا أَو عَمْرًا، وقولك: وجاءَني رجلٌ أَو امرأَةٌ، هَذَا إِذا شكَّ، فأَمَّا إِذا قصد، فَقَوله: كُلِ السّمكَ، أَو اشرب اللبنَ، بمعنى: لَا تجمع بَينهمَا، وَلَكِن اختر منهما ما

(1) ينظر الكتاب: 3/ 137، والمقتضب: 2/ 71، ومغني اللبيب:80، وشرح ابن عقيل: 4/ 52.
(2) ينظر الكتاب: 3/ 63، والمقتضب: 2/ 45.
(3) ينظر الأصول في النحو: 2/ 158.
(4) شرح الكافية الشافية: 1/ 130.
(5) تمهيد القواعد: 9/ 4399.
(6) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: الكتاب: 3/ 79، والمقتضب: 2/ 70، وإعراب لامية الشنفري: 104، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1614.

تشاء، أو كونها للْإِبَاحَة، كقَوْلك: جَالسِ الْحسنَ أَو ابنَ سِيرِين، أي: قد أَذِنت لَك فِي مجالسة هَذَا الضَّرْب من النَّاس، فإِنْ أردتَ النهي عن المجالسة، قلتَ: لَا تُجالسْ زيدًا أَو عَمرًا، أَي: لَا تجالسْ هَذَا النوعَ من النَّاسِ[1].

فـ (أو)، و(الفاء) حرفا عطف، وينبغي على قاعدة النحويين ألّا يجتمعا لكونهما بمعنى واحد، فهم يكرهون اجتماع حرفي عطف، أو يمنعونه، أو يفرّون منه ولا يستسيغونه، قال ابن الخبّاز في قول الهذلي[2]:

فرأيتُ ما فيه فثُمَّ رُزِئْتُه فلبِثتُ بعدَكَ غيرَ راضٍ مَعْمَرِي

: ((فإنْ رويتَهُ بضم (الثاء)، زدتَ أحدَ الحرفينِ؛ **لئلا تجمع بين حرفي عطف**، وإنْ رويتَه بفتح (الثاء)، فـ (الفاء) هي العاطفة))[3]، فهو يتوخّى اجتماع حرفي عطف، بيد أنّك تجد الرضي لا يتوخّى ذلك، بل يمنعه، رشح ذلك عنه عند شرحه قول امرئ القيس[4]:

قفا نبكِ من ذِكرى حبيبٍ ومنزلِ بِسقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحَوْملِ

إذ ذكر في تبيانه: ((أي: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضح إلى المقراة، فإنْ قلتَ: كيف هذا وأنتَ لا تقول: خرجتُ إلى زيد إلى عمرو، إذ الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد، كما مر، بلا عطف، قلتُ: يستعمل في تحديد الأماكن، نحو قولك: اشتريت ما بين الموضع الفلاني، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفا؛ لدلالة الكلام عليه، فإذا أكثر ذلك مع حرف الجر، أعني (إلى) فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه أولى، **بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف**))[5]، ونقل أبو حيّان الأندلسي: أنّكَ ((لو قلتَ: ما قام زيد ولكن عمرو، لم يجز، **لأنّه لا يجمع بين حرفي عطف**))[6]، على أنّك تجد هذا الاجتماع محمولاً على الكراهة عند قسم من النحويين، فهم لا يستسيغونه، ومن هؤلاء ناظر الجيش، قائلاً: بـ ((**كراهة اجتماع حرفي عطف**، نحو: جاء زيد ماشيا، أو هو راكب، لا يجوز: أو وهو راكب، قال الله تعالى: ﴿فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾، [الأعراف: 4]))[7]، **والأزهريّ** (ت 905هـ)، ذاكرًا في النصّ الكريم المتقدّم: أنَّ ((جملة (هم قائلون) من القيلولة؛ حال معطوفة على (بياتًا)، وهو مصدر في موضع الحال، والمعنى: جاءها عذابنا حال كونهم بائتين، أو قائلين نصف النهار، **ولا يقال: أو وهم قائلون، كراهة اجتماع حرفي عطف**))[8]، أو: ((**فرارًا من اجتماع حرفي عطف**)) [9].

فصار ماثلاً أمامك أنّ النحويينَ يتحاشونَ اجتماع حرفي العطف فيفرونَ منه، أو يكرهونَه، أو يمنعونَه، بيد أنّ الاستعمال اللغوي البليغ لا يأنف ذلك، ولا يكرهه، بل لا يمنعه، مثال ذلك – فضلاً عن قول الهذلي المتقدّم– قول الشاعر دعبل الخزاعيّ[10]:

هَيْهَاتَ كُلُّ امْرِئٍ رَهْنٌ بِمَا كَسَبَتْ لَهُ يَدَاهُ فَخُذْ مَا شِئْتَ أَوْ فَذَرِ

وقول الشاعر أبي العتاهية[1]:

---

(1) ينظر المقتضب: 1/ 10- 11، والأصول في النحو: 2/ 55- 56.
(2) البيت وارد في توجيه اللمع: 286، ولسان العرب: 4/ 3104، وديوان الهذليين: 2/ 102.
(3) توجيه اللمع: 286، وينظر لسان العرب: 4/ 3104.
(4) ديوانه: 14.
(5) شرح الرضي على الكافية: 4/ 386- 378.
(6) ارتشاف الضرب: 4/ 1976.
(7) تمهيد القواعد: 5/ 2331.
(8) شرح التصريح: 1/ 611، وينظر همع الهوامع: 2/ 325.
(9) حاشية الصبان: 2/ 279.
(10) ديوانه: 77.

هِيَ المقَادِيرُ فَلُمني أَو فَذَر إن كُنتُ أَخطأتُ فَمَا أخطَا القَدَرُ

وقول أبي الحسن عليّ المعروف بابن العلاّني المعرّي[2]:

لَفِّقْ مَلامَكَ أو فذَره فلم تكنْ لِتَسُدَّ أُسْكوبَ الغمام المغزِرِ

وقول الآخر[3]:

هل العمل الموجود للمرءِ نفعه سوى ترك لومي أكثرت منه أو فذر

فأنتَ تلاحظ عن طريق الشواهد المتقدمّة أنّه قد ساغ الجمع بين حرفي عطف في قولهم: (أو فذر)، أو (فثُمّ)، ولم يكن مستبشعًا، أو مرفوضًا، فـ (أو): حرف عطف، وكذلك (الفاء) التي بعدها، وكذلك (الفاء) التي بعدها (ثمّ)، فالاستعمال اللغوي البليغ لا يأبى هذا الاجتماع ولا يستكرهه، لذا وجدت أنّ بعض الشعراء قد لجأ إليه اعتقادًا منهم بعدم بشاعته أو استحالته، أو أنفة اللغة له.

7- اجتماع الحرفين (اللام)، و(كي)، أو (كي)، و(أَنْ):

من المعلوم في الدرس النحويّ أنّ الفعل المضارع ينصب بأدوات كثيرة، ومن تلك الأدوات (لام) التعليل على رأي الكوفيينَ، نحو قولهم: قولك: جئتُ لأكرمَكَ[4]، وكذلك (كي)، وهي مصدرية ناصبة تفيد الاستقبال، ولا تستعمل إلّا في مقام التعليل، يقول القائل: لِمَ فعلتَ كذا؟، فتقول: كي يكونَ كذا، وكذلك: لِمَ جئتني؟، فتقول: كي أعطيَكَ[5]، فضلاً عن (أنْ) المصدرية الناصبة التي تفيد الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾، [البقرة: 184]، وأصلُ النصب من هذه بـ (أنْ)، وسائر النواصب محمولة عليها، وإنما عملت؛ لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجرّ في الأسماء؛ لاختصاصها بها[6].

وتجدر الإشارة إلى أنّ من بين تلك الأحرف الثلاثة الناصبة للفعل المضارع حرفينِ قلقينِ في استعمالهما، ولا سيّما إذا اجتمعا معًا، بمعنى أنّهما ينطويانِ على احتمالات في ماهيتهما، أو في الوظيفة التي يؤدّيانها في التراكيب اللغوية التي يردان فيها، وهذان الحرفان (اللام)، و(كي)، فـ(اللام) في المثال المتقدّم – بحسب رأي الكوفيين– هي الناصبة للفعل المضارع، ولكنّه يحتمل أنْ تكون حرف جرّ، والفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد (اللام) بحسب رأي البصريين، فـ(لام) التعليل إذًا تستعمل حرف جرّ تارة، وحرف نصب تارة أخرى، وكذا شأن (كي)، بل هي أكثر قلقًا واحتمالاً من (اللام)، فلها في العربية – كما رأى بعض النحويين– أحوالٌ ثلاث: **حالة** يتحتّم فيها كونها الجارة، نحو السؤال عن علّة ما: كيمَه؟، كما يقولون: لِمَه؟، فـ (كي) هذه بمنزل (اللام) معنًى وعملاً، **وحالة** يتحتّم فيها كونها المصدرية الناصبة، كقولك: جئتُ لكي تكرمَني، فـ (كي) هنا هي الناصبة لدخول (اللام) عليها؛ لأنّ حرف الجر لا يباشر حرف جر، فـ (كي)، وما بعدها في تأويل المصدر، فمعنى قولك: جئتُ لكي تكرمَني: جئتُ للإكرامِ، **وحالة** تحتمل فيها الأمرينِ، نحو قولك: جئتُ كي تكرمني، فـ (كي) يُحتمل أن تكون الناصبة، وأن تكون الجارّة، والفعل بعدها منصوب بـ (أنْ) مضمرة[7].

---

(1) ديوانه: 493.
(2) ينظر خريدة القصر وجريدة العصر، لعماد الدين الكاتب الأصبهاني: 2/ 380.
(3) البيت لم يعرف قائله، ينظر التحف والظرف، لمحمد بن أحمد التميمي الدارمي: 9.
(4) ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 3/ 194، والإنصاف، المسألة (79): 2/ 577.
(5) ينظر شرح التسهيل: 4/ 16.
(6) ينظر شرح المفصل: 4/ 224.
(7) ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 3/ 194- 195، وتمهيد القواعد: 8/ 4141- 4142.

فهذا الاحتمال في بعض تراكيبهما كانَ باعثًا كبيرًا، وسببًا رئيسًا في إيجاد أرض خصبة لآراء نحوية قد صرّح فيها باجتماع حرفين لمعنى واحد، تلك الآراء تجدها على أشدّ أَوْجِها في مثل قولهم: جئتُ لكي أنْ أكرمَكَ، أو قول الشاعر[1]:

أردتُ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقرْبتي وتَتْرُكَها شَنًّا ببَيداءَ بَلْقَعِ

فقد ذكر فيهما **السيرافي (368هـ)**: ((جئتُ لكي أنْ أكرمك، ولا موضع لـ (أنْ)؛ لأنّها تؤكد (اللام) كما أكّدتها (كي)، واحتجّوا بقول الشاعر:

أردتُ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقرْبتي وتَتْرُكَها شَنًّا ببَيداءَ بَلْقَعِ))[2].

ونقل أبو البركات الأنباريّ أنّه قد ((ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إظهار أنْ) بعد (كي) نحو: جئتُ لكي أنْ أكرمَكَ، فتنصب (أكرمك) بـ (كي)، **(وأنْ) توكيد لها**، ولا عمل لها، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل في قولك: جئتُ لكي أنْ أكرمَكَ (اللام)، **و(كي) و(أنْ) توكيدان لها**))[3]، ونقل أيضًا في اجتماع (كي)، و(أنْ) في البيت المتقدّم: أنَّ (((أنْ) جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ **فدخلت (أنْ) توكيدًا لها، لاتفاقهما في المعنى** وإن اختلفتا في اللفظ))[4]، ورأى ابن يعيش: أنّه ((إذا أتَتْ (اللام) مع (كَيْ)؛ **فالنصب بـ (اللام)، و(كي) مؤكِّدة لها**، وإذا انفردت (كي)، فالعمل بها، وإنْ جاءت (أنْ) مظهرةً بعد (كَي)، فهو جائز عندهم، وصحيح أنْ يُقال: جئتُكَ لكي أنْ تكرمَني، **ولا موضع لـ(أن)؛ لأنّها توكيد لـ(كَيْ) كما أكّدَتْها** في قوله:

أردتُ لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقرْبتي وتَتْرُكَها شَنًّا ببَيداءَ بَلْقَعِ))[5].

وذهب ابن مالك فيما تقدّم إلى أنّه قد ((جُمع بين (اللام)، و(كي)، و(أنْ)، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَغْرَبَيْن: إمّا أن تكون (كي) مصدرية، فيلزم اجتماعها مع (أنْ)، وهما حرفان مصدريان، وإمّا أن تكون حرف جرّ، فيلزم اجتماعها مع (اللام)، وهما حرفا جر، إلّا أنّ **اجتماع حرفين مصدريين أسهل من اجتماع حرفي جر**؛ لأنّ للحرف المصدري شبهًا للأسماء بوقوعه مواقعها، وتوكيد اسم بمثله جائز ولو كان موصولاً))[6]، ولكنّ السهولة التي رآها ابن مالك قد قال الأزهري بالنقيض منها، مصرّحًا: أنَّ (((كي) تحتمل أنْ تكون مصدرية؛ لدخول (اللام) قبلها، وتحتمل أنْ تكون تعليلية؛ لتأخر (أنْ) بعدها، فإنْ كانت مصدرية، **فـ (أنْ) مؤكّدة لها**، بمعنى السبك، وإنْ كانت تعليلية، **فـ (اللام) مؤكّدة لها** لمعنى التعليل, **وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية؛ لأنّ تأكيد الجارّ بجارّ أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري**))[7]، فأنتَ قد رأيتَ بأمِّ عينك أنّه لا كراهةَ، ولا استحالةَ من اجتماع حرفينِ لمعنى واحد، بل من اجتماع ثلاثة أحرف لمعنى واحد كما تقدّمَ، والغرضُ من ذلك قطعًا التوكيدُ.

8- اجتماع حرفي النفي (لاَ، لم):

---

(1) البيت لم يعرف قائله، وهو وارد في شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 3/ 195، وشرح المفصل: 4/ 230، وشرح التسهيل: 4/ 17، ومغني اللبيب: 1/ 242.
(2) شرح كتاب سيبويه: 3/ 195.
(3) الإنصاف، المسألة (80): 2/ 473.
(4) المصدر نفسه، والمسألة نفسها: 2/ 474.
(5) شرح المفصل: 4/ 230، وينظر توضيح المقاصد: 3/ 1232.
(6) شرح التسهيل: 1/ 224- 225، وينظر مغني اللبيب: 1/ 242، وشرح شذور الذهب، للجوجري: 2/ 520.
(7) شرح التصريح: 2/ 362.

رأى سيبويه أنّ (لاتَ) لا تكون إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنّه مفعول به[1]، بيد أنّ رأيه هذا لم يأخذ به جمهور النحويين؛ لأنّ (لاتَ) حرف، والحرف لا إضمار فيه، لذا ذهبوا إلى أنّها حرف نفي يعمل عمل (ليس)، فيرفع الاسم، وينصب الخبر، ولكنّه اختصَّ بأنْ يكون معمولاه من ألفاظ الزمان، وأنْ لا يذكر بعده الاسم والخبر معًا، وإنّما يذكر أحدهما، والأغلب حذف اسمه وبقاء خبره، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾، [ص:3]، بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير (ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ)، فالحينُ: اسمها، وحينَ مناصٍ خبرها[2].

وأمّا (لم)، فهي حرف ينفي الفعل المضارع ويجزمه، ويقلب زمنه إلى المضي وهو لنفي (فَعَلَ)، نحو قولك: قامَ زيدٌ، فإنّ نفيه: لم يقمْ زيدٌ، فالفعل المضارع المقترن به ماضٍ من حيث المعنى، أو الزمن[3].

فأنتَ تلاحظ أنّ كلّاً من (لاتَ)، و(لم) حرف نفي، وينبغي ألّا يجوز اجتماعهما وذلك بحسب الأصل الذي أقرّوه من أنّه لا يجتمع حرفان لمعنى واحد، ولكنّنا وجدنا أنّ الشاعر الجاهليّ الأفوه الأودي قد جمع بينهما وهما بمعنى واحد في قوله[4]:

تَرَكَ الناسُ لَنا أَكتافَهُم وَتَوَلَّوا لاتَ لَم يُغنِ الفِرارُ

وفي هذا القول دليل على عدم قوّة ذلك الأصل؛ فقد أجاز الشاعر لنفسه الجمع بينهما بحسب سليقته اللغوية النقيّة، ولغته الفصحى التي تمتّع بها في عصره (العصر الجاهليّ)، وهذا الجمع بينهما يأتي للتوكيد، فهنا ((**لات** لا تعمل، وإنّما هي في هذا البيت حرف نفي مؤكّد بحرف النّفي الذي هو **(لم)**)) [5].

وأحسبُ أنّ الشاعر قد قصد الجمع بين حرفي النفي (لاتَ)، و(لم) في بيته المتقدّم قصدًا؛ ليفيدَ من وظيفتهما الزمنيّة، فـ (لاتَ) لنفي الحال، و(لم) لنفي الماضي، وبناء على هذا رُبّما أرادَ القولَ: إنّ الناسَ – فيما مضى– سلَّموا له ولقومه أنفسَهم وظهورَهم واستسلموا، وبعضهم أرادَ الفرارَ ولكنّه لم يستطع، والآنَ أمرُهم كذلك لم يختلف عن ماضيهم، وهذا فيه كثير مبالغة في الافتخار والاعتزاز بنفسه وبقومه شجاعةً وفروسيّةً.

ولا تستغرب من اجتماع حرفي نفي، أو تستكرهه، فهو من كلام العرب كالشاهد المتقدّم، فضلاً عن قول الشاعر الآتي الذي قد جمع فيه بين أداتي نفي الاسم (غير)، والحرف (لا)[6]:

قد يَكْسِبُ المالَ الهِدَانُ الجافي بغير لا عَصْفٍ ولا اضْطِرَافِ

9– اجتماع الحرفين (يا)، و(اللام) في التعجب من المستغاث به:

قد يعمد المتكلّم – مستغيثًا– إلى نداء مَنْ يخلِّص من شدة، أو يعين على مشقة، وإحدى وسائله إلى تحقيق ذلك أنْ يأتي بحرف النداء (يا) حصرًا دون سواه، يليه المُستغاث به مجرورًا بلامٍ مفتوحة، وكذا الحال إذا أراد التعجّب من هذا المُستغاث به، نحو قولهم: **يا لَلماءِ!، ويا لَلدواهي!** [7]، ونحو قول امرئ القيس[8]:

---

(1) ينظر الكتاب: 1/ 57.

(2) ينظر الأصول في النحو: 1/ 95، وشرح المفصّل: 4/ 418، ومغني اللبيب: 1/ 336، وشرح ابن عقيل: 1/ 319.

(3) ينظر الكتاب: 3/ 117، والجنى الداني في حروف المعاني: 267، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1/ 205.

(4) ديوانه: 77.

(5) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 4/ 299، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1230.

(6) البيت منسوب إلى العجاج، وهو من شواهد الإنصاف، المسألة (80): 2/ 474.

(7) ينظر الكتاب: 2/ 218، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 352، وشرح كتاب الحدود في النحو: 210.

(8) ديوانه: 50.

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدّتْ بِيَذْبُلِ

وغيره من الشواهد الكثيرة، وفي هذه الحال تكون (يا) حرف نداء **وتعجّب**، و(اللام) ((للاستغاثة والتعجب)) [1]، فالشاعر بذكر الليل أراد أنْ يبيّن أنّه قد ((استغاث به منه لطوله كأنّه قال: يا ليل ما أطولك!)) [2]، وفي ضوء هذا التركيب لاحظتَ اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو **(التعجّب)**، **الذي** ((يلزمه (يا)؛ لأنه قد دخله مع النداء معنى **التعجب**؛ فلم يصلح فيه الحذف؛ لأنه لمّا زاد المعنى؛ اقتضى زيادة اللفظ، أو تمامه)) [3]، وإنّما كانَ ((**التعجب** بـ (يَا) من بَين سَائِر حُرُوف النداء)) [4]؛ وذلك ((لأنّهم أرادوا أنْ يميّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة **ولا تعجّب**)) [5]، أو ((لكونها أشهر في النداء، فكانت أولى بأنْ يتوسّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به **والمتعجّب** منه)) [6].

فمّا تقدّم عرضه يدلّل على أنّه يجوز أنْ يجتمع حرفان لمعنى واحد لا كما رأى النحويون عدم جوازه، وأنّ هذا الاجتماع يأتي لغرض التوكيد؛ ولأجل هذا الغرض – كما كان جائزًا في غير الاستغاثة– لم يجز بعض النحويّين حذف حرف النداء والتعجّب (يا) من المستغاث به، قال **الرمّاني (384هـ)**: ((ولا يجوز حذفها من المستغاث به؛ لأنّه أحقّ بمدّ الصوت للاجتهاد في الاستغاثة، مع أنّه يطلب الإجابة، وكشف البليّة، **فهو موضع تحقيق، وتوكيد**)) [7].

((الخاتمة))

بعد هذه الصحبة الماتعة لموضوع البحث، وقبل أنْ أدع اليراع يسقط من يدي، أسجّلُ هنا أبرز ما توصّلتُ إليه من نتائج في بحثي هذا، وعلى النحو الآتي:

1– اتّضح عن طريق هذا البحث أنّ أكثر النحويينَ ***لم يجيزوا*** اجتماع حرفينِ لمعنى واحد؛ وسبب ذلك أنَّ فيه نقضًا، لِمَا اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف، فالجمع بينهما معناه تكريرهما، والإكثار بإعادتهما، وهذا يفضي إلى نفي الغرض من الاختصار المنشود في الحروف، والاستغناء بالقليل عن الكثير.

2– قد ذهب قسم من النحويين إلى أبعد من ذلك، إذ رأى ***كراهة*** اجتماع حرفين لمعنى واحد، وقسم آخر كان أكثر تشدّدًا وصرامةً، بقوله: إنّ من ***المستحيل*** اجتماع حرفينِ لمعنى واحد، على الرغم من اختلاف لفظ هذين الحرفينِ، ومن هؤلاء ابن جني، وابن يعيش.

3– نقل بعض النحويينَ طائفة من الشواهد الشعرية أو غيرها التي اجتمع فيها حرفان لمعنى واحد، ولكن من غير أنْ يفطنوا لذلك الاجتماع، لذا تجدهم لم يعلّقوا عليها، أو يعمدوا إلى تأويلها لتستقيم مع قواعدهم، بيد أنّ بعضًا آخر منهم قد لجأ إلى التأويل، ولكنّ تأويله هذا أوقعه في خرق أصل من الأصول النحوية المجمع عليها، على نحو ما فعل ناظر الجيش في مسألة اجتماع حرفي الشرط (أَمَّا)، و(إنْ).

---

[1] ارتشاف الضرب: 4/ 2212.
[2] المصدر نفسه: 4/ 2212- 4/ 2213، وينظر المقاصد النحوية: 4/ 1744.
[3] شرح كتاب سيبويه، للرماني: 218.
[4] همع الهوامع: 2/ 73.
[5] الكتاب لسيبويه: 2/ 218.
[6] شرح الرضي على الكافية: 1/ 354.
[7] شرح كتاب سيبويه: 218.

4- وقع بعض النحويين في تناقض في هذه المسألة، فتجده رافضًا لاجتماع حرفين لمعنى واحد، بل قائل باستحالته في بعض الأحيان، على أنّك تجده في بعض المواضع ذاهبًا إلى جواز ذلك، كما هو الحال عند ابن يعيش في مسألة اجتماع حرفي التنبيه (ألَا)، و(يا).

5- بسبب الفكرة القائمة في ذهن بعض النحويين من كراهة جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد، أو استحالته، فقد وقعوا في تضارب عند تخريجهم لبعض مسائل هذا الموضوع، على نحو ما تجد في مسألة اجتماع الأحرف (اللام)، و(كي)، و(أَنْ)، التي ذكر **ابن مالك** في شأنها أنّ **اجتماع حرفين مصدريين أسهل** من اجتماع حرفي جرّ، ولكنّ هذه السهولة قد قال **الأزهري** بالنقيض منها، إذ إنّ **اجتماع حرفي جرّ أسهل** عنده من اجتماع حرفينِ مصدريينِ.

6- تبيّن عن طريق هذا البحث أنّه – لا كما رأى جمهور النحويين- يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد، بل جواز اجتماع ثلاثة أحرف لمعنى واحد، على الرغم من اتفاق بعضها لفظًا ومعنًى، معضّدًا ذلك ببعض الشواهد القرآنية، أو كلام العرب شعره، أو نثره.

7- ثبت من دراسة مسائل هذا البحث أنّ هذا الاجتماع لم يكن اعتباطًا، وإنّما كان لغرض رئيس يؤدّيه في الكلام، ألا وهو التوكيد، فضلاً عن هجنة هذا الغرض مع أغراض أُخر ثانويّة.

المصادر

۞ **القرآن الكريم.**

1- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1418هـ، 1998م.

2- **إسفار الفصيح**، لمحمد بن علي بن محمد، أبي سهل الهروي (ت: 433هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط1، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1420هـ.

3- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ت).

4- **إعراب لامية الشنفري**، لأبي البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ 1984م.

5- **أمالي ابن الحاجب**، لعثمان بن عمر بن الحاجب الكردي (ت 646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الأردن، ودار الجيل، بيروت، 1409هـ – 1989م.

6- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1428هـ – 2007م.

7- **الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحوي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان 1416هـ ، 1996م.

8- **التحف والظرف**، لمحمد بن أحمد بن عبد المغيث بن محمد بن إبراهيم بن محمد التميمي الدارمي (ت: 378هـ).

9- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ ، 1986م.

10- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق 1419هـ ، 1998م.

11- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة 1410هـ ، 1990م.

12- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، 1428هـ.

13- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1413هـ ، 1992م.

14- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ - 1997م.

15- **حجة القراءات**، لأبي زرعة ابن زنجلة (ت 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

16- **حروف المعاني والصفات**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد الأردن، 1404هـ ، 1984م.

17- **خريدة القصر وجريدة العصر**، لعماد الدين الكاتب الأصبهاني، محمد بن محمد صفي الدين بن نفيس الدين حامد بن أله، أبي عبد الله (ت: 597هـ).

18- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، 1372هـ ، 1952م.

19- **ديوان أبي العتاهية**، دار بيروت، بيروت- لبنان، 1406هـ - 1986م.

20- **ديوان الأسود بن يعفر، صنعه نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهوريّة، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث (15)، 1390هـ -1970م.**

21- **ديوان الأفوه الأودي**، تحقيق: د. محمد التونجي، ط1، دار صادر، بيروت- لبنان، 1998م.

22- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1425هـ - 2004م.

23- **ديوان جرير**، بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد امين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

24- **ديوان دعبل بن علي الخزاعيّ**، شرحه حسن حمد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1414هـ - 1994م.

25- **ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزّة حسن، ط2، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، 1414هـ - 1994م.**

26- **ديوان النابغة الذبياني**، شرحه محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي (ت 609هـ)، تحقيق: تحقيق: د. علي الهروط، المكتبة الوطنية، 1413هـ - 1992م، وبتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت).

27- **ديوان الهذليين**، حقّقه أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995م.

28- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، ط1، **دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ- 2000م.**

29- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 1400هـ ، 1980م.

30- شرح ألفية ابن مالك، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:790 هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، وآخرين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1428 هـ – 2007 م.

31- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن رشيد، و د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1410هـ ، 1990م.

32- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ – 2000م.

33- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس 1398هـ – 1978م.

34- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت:889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2004م.

35- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، (د.ت).

36- شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت: 972 هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة – القاهرة، 1414 هـ – 1993م.

37- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت:384 هـ)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: 1418 هـ – 1998 م .

38- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ – 2008م.

39- شرح المفصّل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د.ت).

40- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1425هـ، 2004م.

41- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1405هـ – 1985م.

42- لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ)، ط4، دار صادر، بيروت، لبنان، 2005م.

43- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشبلي، ط1، دار المصرية، مصر.

44- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني، ط5، منشورات سيد الشهداء، قم، (د.ت).

45- **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

46- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:855 هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1431 هـ – 2010 م.

47- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1431هـ ، 2010م.

48- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ – 2001م.

((Sources))

The Holy Qur'an.

1- Relishing beatings from Lisan Al-Arab, by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), investigation: Dr. Rajab Othman Muhammad, review: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, 1st Edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH, 1998 AD.

2- The Eloquent Isfar, by Muhammad bin Ali bin Muhammad, Abi Sahl Al-Harawi (T.: 433 AH), investigation: Ahmed bin Saeed bin Muhammad Qashash, 1st edition, Publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, 1420 AH.

3- Origins in Grammar, by Abu Bakr Muhammad bin Sahel bin Al-Sarraj Al-Nahawi Al-Baghdadi (d. 316 AH), investigation: Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, (d.T).

4- The Expression of Lamiya Al-Shanfari, by Abu Al-Baqa Al-Akbari (T.: 616 AH), investigation: Muhammad Adib Abdul-Wahed Jamran, 1st Edition, The Islamic Bureau, Beirut, 1404 AH 1984AD.

5- Amali Ibn Al-Hajib, by Othman bin Omar bin Al-Hajib Al-Kurdi (d. 646 AH), investigation: Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Al-Urdun, and Dar Al-Jeel, Beirut, 1409 AH - 1989 AD.

6- Equity in issues of dispute between the Basri and Kufic grammarians, by Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed Al-Anbari Al-Nahwi, investigation: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Asriya Library, Sidon, Lebanon, 1428 AH - 2007 AD.

7- The Clarification, by Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Nahawi, investigation: Kazem Bahr Al-Murjan, 2nd Edition, Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon 1416 AH, 1996 AD.

8- Antiques and circumstance, by Muhammad bin Ahmed bin Abdul-Mughith bin Muhammad bin Ibrahim bin Muhammad Al-Tamimi Al-Darmi (d.: 378 AH).

9- Clearing the evidence and summarizing the benefits, by Jamal Al-Din Abi Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham Al-Ansari, investigation: Dr. Abbas

Mustafa Al-Salihi, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1406 AH, 1986 AD.
10- The appendix and complementing in the explanation of the book Al-Tashel, by Abu Hayyan Al-Andalusi, achieved by: Dr. Hassan Hindawi, i 1, Dar Al-Qalam, Damascus 1419 AH, 1998 AD.
11- Commentary on Sibawayh's book, by Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi, investigated by: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, 1st Edition, Al-Amana Press, Cairo 1410 AH, 1990 AD.
12 - Paving the rules with an explanation of facilitating the benefits, by Muhammad bin Youssef bin Ahmed, known as the Nazer of the Army (died 778 AH), investigation: Dr. Ali Muhammad Fakher and others, 1st floor, Dar al-Salaam, Cairo, Egypt, 1428 AH.
13- The Danny in the Letters of Meanings, Al-Hasan bin Qasim Al-Muradi, investigation: Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, and Professor Muhammad Nadim Fadel, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1413 AH, 1992 AD.
14- Al-Sabban's Commentary on the Ashmouni Commentary on the Alfiya of Ibn Malik, by Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), investigation: Ibrahim Shams Al-Din, I 1, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1417 AH - 1997 AD.
15- The argument of readings, by Abu Zara'a Ibn Zangla (d. 403 AH), investigation: Saeed Al-Afghani, Dar Al-Resala.
16- Letters of Meanings and Attributes, by Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Zajji, achieved by: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, I, 1, Al-Resala Foundation, Beirut, and Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, 1404 AH, 1984 AD.
17- Khareedat Al-Qasr and Al-Asr newspaper, by Imad Al-Din Al-Asbahani, Muhammad bin Muhammad Safi Al-Din bin Nafees Al-Din Hamid bin Alah, Abi Abdullah (T.: 597 AH).
18- Characteristics, by Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, The Scientific Library, Egypt, 1372 AH, 1952 AD.
19- Diwan Abi Al-Atahiya, Dar Beirut, Beirut - Lebanon, 1406 AH - 1986 AD.
20- Diwan of Al-Aswad Bin Yafar, made by Nuri Hamoudi Al-Qaisi, Al-Gomhoria Press, Ministry of Culture and Information, Heritage Books Series (15), 1390 AH-1970 AD.
21- Diwan Al-Afwah Al-Awdi, investigation: Dr. Muhammad Al-Tunji, 1st Edition, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 1998 AD.
22- Diwan of Imru' Al-Qays, investigation: Abdul Rahman Al-Mastawi, 2nd edition, Dar Al-Marefa, Beirut, 1425 AH - 2004 AD.
23- Diwan Jarir, explained by: Muhammad bin Habib, investigation: Dr. Noman Muhammad Amin Taha, 3rd floor, Dar Al-Maaref, Cairo, (d. T).
24- Diwan of Dabel bin Ali Al-Khuza'i, explained by Hassan Hamad, 1, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1414 AH - 1994 AD.
25- Diwan Al-Tarmah, investigation: Dr. Azza Hassan, 2nd floor, Arab Orient House, Beirut - Lebanon, 1414 AH - 1994 AD.
26- Diwan of Al-Nabigha Al-Dhubyani, explained by Muhammad bin Ibrahim bin Muhammad Al-Hadrami (d. 609 AH), investigation: investigation: Dr. Ali Al-Harut, The National Library, 1413 AH - 1992 AD, investigated by Muhammad Abi Al-Fadl Ibrahim, 2nd Edition, Dar Al-Maaref, Cairo, Egypt, (d. T).
27- Diwan Al-Hadhilien, Edited by Ahmad Al-Zein, and Mahmoud Abu Al-Wafa, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al-Masryah Press, Cairo, 1995 AD.

28- The Secret of the Syntax Industry, by Abu Al-Fath Othman bin Jani (T.: 392 AH), i. 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1421 AH - 2000 AD.
29- Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik, by Judge Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel al-Aqili al-Masri al-Hamdani (d. 769 AH), investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 20th edition, Dar al-Turath Library, Cairo, Egypt, 1400 AH, 1980 AD.
30- Explanation of Alfiya Ibn Malik, by Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (T.: 790 AH), investigation: Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, and others, 1st Edition, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1428 AH - 2007 AD.
31- Explanation of Tas'heel, by Ibn Malik Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah Al-Ta'i Al-Jayani Al-Andalusi, investigation: Dr. Abdul Rahman Rashid, and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, 1st Edition, Hajar for Printing, Publishing and Distribution, 1410 A.H., 1990 A.D.
32- Explanation of the Declaration on the Clarification, by Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), investigation: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, 1st Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1421 AH - 2000 AD.
33- Explanation of Al-Radi on Al-Kafia, by Radhi Al-Din Al-Istrabadi (d. 688 AH), correction and commentary: Youssef Hassan Omar, Garyounis University, 1398 AH - 1978 AD.
34- Explanation of the Roots of Gold in Knowing the Words of the Arabs, by Shams Al-Din Muhammad bin Abdul-Moneim bin Muhammad Al-Jojari (T.: 889 AH), investigation: Nawaf bin Jaza Al-Harthy, 1st Edition, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Saudi Arabia, 1423 AH / 2004AD .
35- Explanation of the Healing Sufficient, by Abu Abdullah Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Malik Al-Ta'i Al-Jiani, achieved by: Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, 1st Edition, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, (d. T.).
36- Explanation of the Book of Borders in Grammar, by Abdullah bin Ahmed Al-Fakihi Al-Nahawi (T.: 972 AH), investigation: Dr. Al-Mutawali Ramadan Ahmed Al-Damiri, 2nd floor, Wahba Library - Cairo, 1414 AH - 1993 AD.
37- Explanation of Sibawayh's book, by Abu Al-Hasan Ali Bin Issa Al-Ramani (T.: 384 A.H.), investigated by: Saif Bin Abdul Rahman Bin Nasser Al-Arefi, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, year: 1418 A.H. - 1998 A.D.
38- Explanation of Sibawayh's Book, by Abu Saeed Al-Sirafi, investigation: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1429 AH - 2008 AD.
39- Explanation of the detailed, by Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish al-Nahwi (d. 643 AH), investigation: Ahmed Sayed Sayed Ahmed, Al Tawfiqia Library, Cairo, Egypt, (d. T).
40- Sibawayh's book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (died 180 AH), investigation: Dr. Abd al-Salam Muhammad Harun, 4th edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1425 AH, 2004 AD.
41- Al-Lamat, by Abdul Rahman bin Ishaq Al-Zajji, achieved by: Mazen Al-Mubarak, 2nd edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 1405 AH - 1985 AD.
42- Lisan al-Arab, by the scholar Abi al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram ibn Manzur al-Afriqi al-Misri (d. 711 AH), 4th edition, Dar Sader, Beirut, Lebanon, 2005 AD.

43- Meanings of the Qur'an, by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Fara' (d. 207 AH), investigation: Ahmed Youssef Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail Al-Shibli, 1st edition, Dar Al-Masrya, Egypt.
44- Mughni Al-Labib on the authority of Al-Arabiya books, by Jamal Al-Din bin Hisham Al-Ansari, investigated by: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, and reviewed by: Saeed Al-Afghani, 5th edition, Publications of Sayyid Al-Shuhada, Qom, (D.T).
45- Al-Mofassal fi Al-Sana'at Al-Arabiyyah, by Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr Al-Zamakhshari, investigated by: Dr. Ali Bu Melhem, 1st floor, Al-Hilal Library, Beirut, 1993.
46- Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, by Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa Al-Aini (T.: 855 AH), achieved by: Ali Muhammad Fakher, Ahmad Muhammad Tawfiq Al-Sudani, and Abdul Aziz Muhammad Fakher, 1st Edition, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1431 AH - 2010 AD.
47- Al Muqtab, by Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), investigation: Muhammad Abd al-Khaleq Udaymah, World of Books, Beirut, Lebanon, 1431 AH, 2010 AD.
48- Hama' al-Hawa'i fi explaining the collection of mosques, by Jalal al-Din al-Suyuti, investigated by: Dr. Abdel-Al Salem Makram, The World of Books, Cairo, 1421 AH - 2001 AD.